

# تركيا توظف نفوذها في الصومال لتأمين حلفائها في السلطة

## المعارضة الصومالية تنتقد إرسال أنقرة شحنة أسلحة إلى مقديشو تزامنا مع الانتخابات



قوات صومالية بعقيدة تركية

الحضور الإماراتي السعودي في المنطقة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والأمنية التي تمر بها، بعد أن نجحت أبوظبي بدعم سعودي في تحقيق مصالحه التاريخية بين إثيوبيا وإريتريا ففتحت أمام البلدين فرصا اقتصادية هائلة.

ونجحت تركيا في استغلال النفوذ القطري المالي وغيره في الصومال لتقوية حضورها، ما يشرع تدخلها في تطورات الأحداث. وفوت التوجيه التركي لسياسات الصومال على مقديشو فرصة استثمار

وتواجه قطر اتهامات بمحاولة الدفع نحو تازم سياسي و فراغ أمني في الصومال لاستدامة العنف والتطرف من خلال تمويل الجماعات المتطرفة على غرار حركة الشباب، ما يعزز الحضور التركي هناك بذريعة محاربة الإرهاب.

الإقليمية الصومالية بدعوة من حكومة مقديشو. وفي غضون ذلك، أصبحت العاصمة الصومالية قسبة مغلقة بسبب التهديدات الإرهابية المتزايدة والتي تنفذها جماعات إسلامية متطرفة وتمولها دول خارجية.

يكشف تسليح تركيا لأجهزة الشرطة الصومالية بالتزامن مع استعداد البلاد لإجراء انتخابات برلمانية، مخاوف أنقرة من تغييرات سياسية مفاجئة تدفع بحلفائها في السلطة إلى الهامش، ما يقوض نفوذها في منطقة القرن الأفريقي الإستراتيجية، فيما تتوجس المعارضة الصومالية من استغلال هذه الأسلحة في تزوير نتائج الانتخابات.

مقديشو - أثار إرسال تركيا كمية كبيرة من الأسلحة إلى مقديشو التي تعيش تجاذبات سياسية حادة بسبب تأجيل الانتخابات، توجس المعارضة الصومالية التي لم تستبعد استخدام هذه الأسلحة من قبل الرئيس محمد عبدالله محمد، حليف أنقرة، لقمع معارضيه وتزوير نتائج الانتخابات المقبلة. وقالت المعارضة الصومالية إنها بعثت برسالة إلى تركيا لحثها على عدم إرسال شحنة أسلحة مزعومة إلى وحدة خاصة بالشرطة، فيما يشهد الصومال توترا سياسيا كبيرا يوجب غضب المعارضة التي نظمت المظاهرات مسيرة مناهضة للرئيس في العاصمة مقديشو بسبب تأجيل الانتخابات لمجلسي البرلمان. وكان من المقرر في البداية إجراء الانتخابات هذا الشهر، لكن هذه الخطة الغيت بعد خلافات على تشكيل لجنة الانتخابات.

وقال مرشحون من المعارضة في رسالة إلى السفير التركي لدى الصومال إنهم علموا أن أنقرة تعزم تسليم ألف بندقية طراز جي 3 و 150 ألف رصاصة لوحدة هرمعد الخاصة بالشرطة الصومالية بين 16 و 18 ديسمبر الجاري. وأكد عبدالرحمن عبدالشكور زعيم حزب وديجر (الوحدة) وأحد المرشحين الذين كتبوا الرسالة "قلقون إزاء إغراق هذه الكمية من الأسلحة للبلاد في وقت الانتخابات الحساس".

عبدالرحمن عبدالشكور  
الأسلحة الواردة من تركيا  
سيتم استخدامها في  
توزيع الانتخابات

وأضاف عبدالشكور أن الرئيس "استخدم بالفعل قوات هرمعد في القمع وتزوير الانتخابات الإقليمية، ولذا فإنه لا يوجد شك في أنه سيتم استخدام قوات هرمعد أيضا والأسلحة الواردة من تركيا لحفظ الانتخابات المقبلة". وأصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السنوات القليلة الماضية حليفا مقربا للحكومة الصومالية، حيث

## تركيا تشتترط تغير موقف فرنسا تجاه سوريا للتطبيع

المتوسط، حيث رحبت السلطات الفرنسية بإظهار الاتحاد الأوروبي "الحزم" تجاه تركيا بعد أن قرر فرض عقوبات عليها على خلفية انتهاكاتها في التقني على الغاز شرق المتوسط.

ونددت باريس بالانتهاكات التركية ضد الأرمن في إقليم ناغورني قره باغ ودعم الجيش الأذري بالأسلحة والعتاد والمرتبقة مما أدى في النهاية إلى هجرة الآلاف من السكان إلى داخل أرمينيا عبر الحدود.

بنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، وذلك عقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا من قبل جهاديين.

وكادت تركيا وفرنسا أن تدخل في مواجهة في يونيو بعد أن حاولت سفينة حربية فرنسية تفتيش سفينة تركية للتأكد من الامتثال للحظر الأممي على توريد أسلحة ليبيا. وتقود باريس مساعي لفرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي على تركيا خاصة في ما يتعلق بملف شرق

شمال سوريا وعملياتها ضد الأكراد السوريين ودعمها لفصائل جهادية متطرفة وقيامها بنقل متطرفين إلى ليبيا وناغورني قره باغ.

وتؤكد باريس مرارا أن أنقرة وراء حالة الفوضى التي يشهدها الشمال السوري بسبب دعم الجهاديين السوريين في مواجهة المقاتلين الأكراد الذين يدافعون عن مناطقهم. وتدهورت العلاقات الفرنسية التركية بسبب سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان وتصريحاته المنددة

أنقرة - قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الخميس، إن أنقرة يمكن أن تطبع العلاقات مع باريس لكن على فرنسا أن تغير موقفها بشأن العمليات العسكرية التركية في سوريا.

وتبادلت تركيا مرارا الانتقادات اللاذعة مع فرنسا بشأن السياسات في سوريا وليبيا وإقليم ناغورني قره باغ، ونشر رسوم مسيئة للنبي محمد في فرنسا. وترفض فرنسا بشكل قطعي التدخل العسكري التركي في

## المجر تنتهك قواعد اللجوء الأوروبية

الأكثر صرامة في أوروبا. فلم يعد بإمكان طالبي اللجوء تقديم ملفاتهم داخل البلاد، وبات عليهم المرور عبر سفارة مجرية في الخارج. وتبع ذلك القرار تغييرات جديدة في إجراءات تقديم اللجوء، وبات على كل شخص يريد طلب اللجوء التوجه إلى "التمثيل الدبلوماسي في البلدان الجاورة". خصوصا وأن أغلب المهاجرين الوافدين يمرّون عبر كرواتيا أو صربيا قبل الدخول بطريقة غير شرعية إلى المجر.

ليس هناك ما يضمن أن قرارات الترحيل تصدر بشكل فردي وأن المهاجرين يتلقون معلومات عن سبل الإنصاف

ويرى المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رنو سيمون أن الحكومة "تخلصت فعليا من جميع طالبي اللجوء"، خصوصا وأن السلطات أغلقت الحدود تماما منذ يونيو، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الأوروبي والدولي. وبحسب أرقام الأمم المتحدة، طردت السلطات خلال يوليو 804 أشخاص من المجر نحو صربيا. فيما أعلنت الشرطة المجرية عن توقيف حوالي 20 ألف شخص، منهم من كان في المجر دون أوراق وبعضهم كان يحاول الدخول إليها بشكل غير شرعي، بين يناير وأغسطس 2020. وقد وضعوا قيد الحجز الاحتياطي أو أعيدوا إلى صربيا.

بروكسل - أعلنت محكمة العدل الأوروبية الخميس مجددا أن بنودا في نظام اللجوء المقيد في المجر غير قانونية، واعتبرت أنه من غير القانوني أن ترحل الدولة المهاجرين دون فحص كل حالة على حدة.

وخلصت المحكمة إلى أن الدولة انتهكت بالتالي التزاماتها بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن إعادة إلى الوطن. وكانت المفوضية الأوروبية قد اتخذت إجراءات قانونية ضد أنظمة اللجوء الخاصة بحكومة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان القومية. ووفقا للمؤسسة، المسؤولة عن امتثال الدول الأعضاء لقانون الاتحاد الأوروبي، ليس هناك ما يضمن أن قرارات الترحيل في المجر تصدر بشكل فردي وأن المهاجرين يتلقون معلومات عن سبل الإنصاف القانوني. كما أفادت بأن هناك خطرا "إن تمت إعادة المهاجرين دون الضمانات المناسبة وهو أمر ينتهك مبدأ عدم إعادة القسرية".

وعدم إعادة القسرية هو مبدأ ينص على أنه "لا ينبغي إعادة أي شخص إلى بلد قد يواجه فيه التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وغير ذلك من الأذى الذي لا يمكن جبره". وجاء حكم محكمة العدل الأوروبية، إلى حد كبير لصالح المفوضية الأوروبية، ووجد أن السلطات المجرية لم تلتزم بالإجراءات المنصوص عليها. وشدد مجددا رئيس الوزراء المجري اليميني المتطرف، سياسة الهجرة المتبعة في بلاده التي كانت تعتبر بالفعل من بين

## خلافات أوروبية تعرقل مواجهة عنف اليمين المتطرف

على المستوى الأوروبي لكسر الاتصالات المشفرة ضد التطرف اليميني الذي يروج للعنف".

واكد التقرير، الذي سمحت الاستخبارات البلجيكية للراي العام بالوصول إليه، وجود اليمين المتطرف في بلجيكا وبقية دول غرب أوروبا، بالإضافة إلى تغييرات جذرية في بنيتها، لافتا إلى أن أنصار اليمين المتطرف لا يخفون إعجابهم بالنازية، وأنه يتبنون العنف.

ويؤمن المتطرفون اليمينيون بنظرية "الاستبدال العظيم" التي تعتبر أن الشعوب الأوروبية البيضاء يجري استبدالها بشكل منتظم بوافدين من خارج القارة، وهم يعملون بشكل متزايد على بناء شبكات عابرة للحدود مع نشطاء آخرين لاسيما من الروس ومتطرفي دول أوروبا الشرقية.

وحذرت دراسة كلفت وزارة الخارجية الألمانية بإجرائها من العناصر اليمينية المتطرفة التي لديها استعداد للعنف. وجاء في الدراسة، التي نشرتها صحيفة "فيست" الألمانية، أنه منذ العام 2014 على وجه الخصوص ظهرت "حركة يمينية متطرفة جديدة بلا قيادة، عابرة للحدود، تتبنى عقيدة نهاية العالم، وذات توجه يميل إلى العنف". وجاء في الدراسة أن جائحة كورونا على وجه الخصوص أتاحت للمتطرفين اليمينيين إمكانية توسيع "جهودهم التعويية حول أساطير المؤامرة المناهضة للحكومة"، والتي تهدف إلى انتقاد القيود الحالية، والتي تم تصورها على أنها تأسيس لـ"دولة بوليسية". وأشارت الدراسة إلى أن الأوساط اليمينية المتطرفة تحاول أيضا الاستفادة من الجدل الدائر حول اللقاح المضاد لكورونا لتسخير معارضي اللقاح لأغراضهم.

وتردد أن ممثلي بولندا وبلغاريا والمجر بصفة خاصة لم يعتبروا أنشطة التيار اليميني المتطرف في بلادهم تهديدا خطيرا على الأمن الداخلي.

وأثارت الحكومة في ردها انتباعا كما لو أن التوصل لحل سريع لمسألة اختلافات الراي هذه ليس متوقعا نوعا ما. وكدت وزارة الداخلية في الرد "التوصل لتعريف عمل مشترك أو تسجيل إحصائي لجرانيم يمينية متطرفة أو إرهابية يمكن أن ينتج عن عملية العمل الأطول، القائمة بالفعل على مستوى الاتحاد الأوروبي مع الظاهرة".

وقال أندريه هونيكو، المتحدث باسم شؤون السياسة الأوروبية للكتلة البرلمانية لحزب اليسار في البرلمان الألماني "كنت أتمنى أن توجه الطاقة التي وضعتها وزارة الداخلية الاتحادية

ويكسب ضبط الشرطة النمساوية لكمية كبيرة من الأسلحة السبت الماضي، كان الغرض منها بناء ميليشيا يمينية متطرفة في ألمانيا، صحة ما حذرت منه الاستخبارات البلجيكية في وقت سابق من أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية يصعد التسليح. وكشف تقرير للاستخبارات البلجيكية في وقت سابق من العام الجاري، أن اليمين المتطرف في أوروبا الغربية بدأ في تغيير نمط أنشطته، وأن قيادات بعض مجموعاته المتطرفة بدأت بامر عناصرها

برلين - أعلنت الحكومة الألمانية أن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى لديها رؤية متباينة بشأن التطرف اليميني، وأوضح أن ذلك أدى إلى أن رئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي لم تكن ناجحة بشكل خاص في مساعيها لتحقيق تقدم في مكافحة مشتركة للتطرف اليميني داخل الاتحاد.

وجاء في رد الحكومة الاتحادية على استجواب من الكتلة البرلمانية لحزب اليسار الألماني المعارض أن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لم تتفق حتى الآن على ما يجب النظر إليه على أنه تطرف يميني أو عمل جنائي ذو دوافع سياسية يمينية. وبحسب رد الحكومة، فإن تقديرات الدول الملش هذه الإعمال غير موحدة "نتيجة التاريخ الوطني المختلف للدول الأعضاء".



رايات العنف على أبواب البوندستاغ